مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

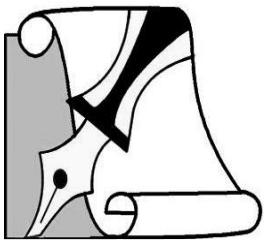

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

القاهرة تجمع "حماس والجهاد" والسلطة لترتيب البيت الفلسطيني..
وعبوات المقاومة في الضفة تفرض على الاحتلال تحصين مركباته وحماية جنوده

في الوقت الذي تتصاعد فيه حرب الاستيطان مستهدفة مدينة القدس المحتلة، والمناطق المصنّفة "ج"، والتي تزداد خطورة مع الأيام، في ظل سعي حكومة اليمين الإسرائيلية لإرضاء جمهور المستوطنين واليمين المتطرف، وضمن خططها الرامية للاستيلاء على أجزاء كبيرة من أراضي الضفة، لتسهيل مخطط الضم، كانت العاصمة المصرية تجمع عدداً من الفصائل الفلسطينية الأساسية في الأراضي المحتلة بحضور ممثّلين عن حكومتي رام الله وغزة، بهدف تهدئة التوتر الأمني مع الكيان الغاصب، وترتيب البيت الداخلي الفلسطيني.

بموازاة ذلك، برز تطور عسكري إسرائيلي لافت، تمثّل بقرار تشكيل فرقة تدخل سريع خاصة لمكافحة العمليات المتتالية في الضفة الغربية، التي تسعى تل أبيب إلى فصل شمالها عن جنوبها، عبر التصديق على مشاريع استيطانية ضخمة، استدعت تدخلاً أمريكياً مباشر لاحتواء الانفجار الفلسطيني الكبير الذي سيحصل في حال باشرت الحكومة الإسرائيلية اليمينية الفاشية بتنفيذ خطوات عملية على أرض الواقع.

البداية مع الزيارات الفلسطينية للقاهرة، فماذا عن التفاصيل؟

في سياق جهودها الرامية لترتيب المشهد السياسي واحتواء التوتر الأمني المتصاعد في الساحة الفلسطينية، احتضنت العاصمة المصرية القاهرة، أوائل الشهر الجاري، وفوداً ممثّلة عن حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" وحكومتي رام الله وقطاع غزة.

وقد دشّنت القاهرة هذه الموجة من الجهود باستقبال رسمي لرئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، الذي زار البلاد لمدة 3 أيام، التقى خلالها بنظيره المصري مصطفى مدبولي، ورئيس جهاز المخابرات عباس كامل.

وتمخّضت لقاءات اشتيه مع المسؤولين المصريين عن توقيع بروتوكول مشاورات سياسية بين البلدين، فيما بحث مع "كامل" ضرورة "وجود دور مصري في عملية إنشاء محطات تحلية مياه مموّلة من المانحين بغزة، وتفعيل شبكات الهاتف المحمول الفلسطيني في مصر. كما أجرى "كامل" لقاءات منفصلة مع كل من رئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنيّة، وأمين عام الجهاد الإسلامي زياد النخالة.

وكشفت الحركتان، في بيانين منفصلين، أنهما ناقشتا خلال لقائهما مع كامل ملفات متعلقة بـ"تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، خاصة في غزة، والأوضاع السياسية الداخلية، وحرص مصر على وحدة الموقف الفلسطيني والأوضاع الإقليمية".

وفي هذا الإطار، قال مصدر فلسطيني مطّلع (فضّل عدم الكشف عن هويته) إن مصر وافقت بشكل مبدئي على تزويد قطاع غزة بكميات إضافية من الكهرباء، من دون الوصول إلى اتفاق نهائي فيما يتعلق بهذا الشأن.

وتحدّث المصدر عن أن هذا الملف بحاجة إلى المزيد من النقاشات للاتفاق حول التفاصيل" . وفيما لم يصدر عن لجنة غزة الحكومية أي بيان رسمي حول زيارتها للقاهرة، إلاّ أن مصدرًا في حماس (رفض الكشف عن هويته)، قال إن الوفود الفلسطينية تبحث في القاهرة "القضايا الاقتصادية والمعيشية المتعلقة بغزة، والتبادل التجاري مع مصر والمشاريع المصرية الجارية في القطاع."

علاوة على ذلك، وبحسب المصدر، سيبحث الوفد الحكومي من غزة برئاسة عصام الدعليس،

تفاصيل القضايا الاقتصادية المتعلقة بالقطاع، خاصة العمل عبر معبر رفح لتنقل الأفراد، وكذلك البوّابة التجارية التي يشملها المعبر".

الجدير بالذكر أن الجهود المصرية تهدف، وفقاً لمسؤولين فلسطينيين، إلى "تخفيف حدّة التوتر الأمني في الساحة الفلسطينية، وتجنيب قطاع غزة أي عدوان إسرائيلي محتمل، خصوصاً وأن أكثر من مليوني فلسطيني يعانون أوضاعاً معيشية متدهورة للغاية في غزة، جرّاء حصار إسرائيلي مشدّد منذ 2007 . ووفقاً لتقرير أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (حكومي)، في مايو/أيار 2022، فإن نسبة البطالة في قطاع غزة بلغت 47 بالمائة.

ولهذه الغاية، ترى مصادر رسمية في رام الله، أن زيارة الوفود الفلسطينية الرسمية والفصائلية للقاهرة تأتي "لترتيب البيت الفلسطيني والعمل على التهدئة بغزة، ولمناقشة قضايا تفصيلية خاصة بالقضية".

وإذ لفتت المصادر إلى أن "مصر لطالما حرصت على حضور جميع الأطراف التي من الممكن أن تؤثّر في المرحلة القادمة، بمن فيهم ممثّلون عن السلطة الوطنية وفصائل المقاومة"، وصفت هذه الدعوة بالمهمة، كونها تأتي في ضوء "لملمة الموقف الفلسطيني، وبحث ملفات، كالمصالحة، والهدوء في غزة، وعدم الذهاب لمواجهة جديدة، وتسهيل حياة السكان في القطاع". أما عن تجاوب "حماس" مع الجهود المصرية، فاستبعدت مصادر غزاويّة أن يكون لمصر دور إداري في القطاع، كما تناقلت بعض وسائل الإعلام العربية، لكنها قرأت وجود رغبة مصرية في أن يكون لها بصمة في المشاريع بالقطاع؛ وهي كانت أبلغت وفد السلطة أثناء زيارته للقاهرة بالنيّة المصرية للعمل بعدد من المشاريع في غزة، والتي من شأنها أن تخفّف عن المواطنين." وتبعاً لذلك، أشارت المصادر إلى أنه قد يكون لمصر دور فاعل وتنسيقي مع حركة حماس في غزة أو لجنة متابعة العمل الحكومي في القطاع، للعمل على المشاريع المنوي تنفيذها ورعايتها. أما على صعيد التهدئة الطويلة مع الكيان، فمن المبكر "الحديث عن هدنة طويلة الأمد في

غزة، كونها ترتبط بقضايا استراتيجية للشعب الفلسطيني؛ لكن ما يدور النقاش حوله هو التمهيد لمرحلة هدوء وتهدئة مرحلية، تُجنّب القطاع أي عدوان محتمل"

وبالرغم من ذلك، لم يستبعد المصدر تجاوب الحركة مع الأطروحات المصرية في أمور محددة، كونها معنيّة بإنجاح هذا الدور، كي يشعر المواطن في غزة بتحسن واضح وملموس على حياته، وسط وجود إرادة مصرية لتحسين الواقع المعيشي في القطاع".

وبناءً على ذلك، يمكن تلخيص الجهود المصرية الساعية لتهدئة جبهة غزة خلال المرحلة القادمة، عبر مستويات ثلاثة: الأول مرتبط بالجانب الاقتصادي والتبادل التجاري بين غزة والقاهرة عبر معبر رفح.

أما المستوى الثاني، فهو الأمني، حيث تُعنى مصر بـ"الهدوء الأمني بغزة، إذ يُعتبر جزءاً من الأمن المصري القومي"؛

بينما المستوى الثالث هو الملف السياسي الفلسطيني، فلا يمكن لمصر أن تترك هذا الملف بعيداً عنها.

وليس بعيداً عن ذلك، وصفت حركة الجهاد الإسلامي اللقاءات التي عقدها وفد الحركة القيادي برئاسة الأمين العام زياد النخالة، بـ "المثمرة والإيجابية"، وأشارت إلى وجود "حرص مصري" على استمرار الجهود والمساعي الرامية لدعم الشعب الفلسطيني ووقف العدوان الإسرائيلي.

وقال القيادي في الحركة داوود شهاب إن "الحركة لمست حرصاً مصرياً على استمرار الجهود والمساعي الداعمة للشعب والقضية الفلسطينية، ووقف العدوان الإسرائيلي الظالم على شعبنا"؛ وأكّد أنه جرى خلال لقاء وفد الحركة بقيادة جهاز المخابرات المصرية، استعراض ونقاش مجمل الأوضاع الميدانية في قطاع غزة وفي الضفة والقدس المحتلّتين، وأوضاع الأسرى الفلسطينيين

في سجون الاحتلال؛ إضافة إلى استعراض الأسباب التي أدّت إلى اندلاع معركة "ثأر الأحرار" التي واجهت فيها سرايا القدس الجناح العسكري للجهاد، العدوان الإسرائيلي، وردّها على اغتيال ثلّة من قادتها الأبطال، إلى جانب عدد كبير من أبناء الشعب الفلسطيني.

بالمقابل، شدّد القيادي في حركة الجهاد أن "اللقاءات الثنائية التي عُقِدت بين حركتي الجهاد الإسلامي وحماس، كانت مهمة واستراتيجية، ومُكمّلة للقاءات سابقة جرت بين قيادة الحركتين".

وأضاف: "بشكل عام، توافَق الوفدان على رؤية إدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، وثبات الموقف من التهديدات الإسرائيلية، وفي حال عادت إسرائيل مجدداً إلى سياسة الاغتيالات، وفي ملفات القدس والأقصى والضفة والسجون والشتات".

مع ذلك، ثمّة خشية فلسطينية من نسف التوجهات المصرية الإنسانية عبر "تدخل الولايات المتحدة الأمريكية التي تُشرف على حصار غزة، ورفض إسرائيل التي تريد للقطاع أن يبقى عائماً في بحر من الأزمات والضغوط.

وهل تسعى القاهرة إلى استئناف جهود المصالحة الفلسطينية؟ فلنقرأ معاً.

إن مسألة إنجاز المصالحة وتحقيق الوحدة لم تعد ذات زخم، كونها تنطوي على تعقيدات تمنع حدوثها. فزيارة الوفود للفلسطينية للقاهرة ليست للبحث في المصالحة وتحقيق الوحدة؛ وهذا الأمر –على ما يبدو– مستبعد حالياً.

لقد تركّزت المباحثات في القاهرة "حول تدعيم السلطة في القطاع، والتوصل إلى هدنة مؤقتة طويلة نسبياً، بما يفتح الطريق لإقامة مشاريع استراتيجية في سياق تطوير العلاقات، خصوصاً التجارية والاقتصادية والأمنية المصرية مع غزة، مع الالتفات إلى أن هذه التسهيلات المطروحة لغزة "لن تكون بدون مقابل فلسطيني".

أما الدلالة الأكبر لما يجري، فهي أن الانقسام الفلسطيني يتعمق، وأن السلطة مطلوبة لأن بعض المسائل تتطلب وجودها، مثل: الوفاء بالتزامات متبقية إزاء القطاع، والمساعدات الدولية التي تمر باسمها، واستخراج الغاز من حقل مارين"، حيث من الضروري وجود السلطة المعترف بها دولياً، ووجود مصر لأنها دولة".

وماذا عن التطورات العسكرية الأمنية في الضفة الغربية؟ الإجابة في السطور الآتية:

رداً على تنامي عمليات إطلاق النار عبر كمائن هجومية، واستخدام عبوات ناسفة أمام اقتحام المدن الفلسطينية، قرّر الجيش الإسرائيلي تشكيل فرقة تدخل سريع خاصة لمكافحة العمليات المتتالية في الضفة الغربية، وكذلك تحصين الجزء السفلي من جيبّاته بعد تفجير عبوات ناسفة في نابلس وجنين.

ونقلت "القناة 14 العبرية"، إنه وبعد سلسلة من العمليات في منطقة حوارة، قرّر اللواء يهودا فوكس، قائد القيادة المركزية، إنشاء فريق مشترك من وحدات "ماجلان" و"الشاباك" و"وحدة خاصة" أخرى؛ وستعمل الوحدة تحت قيادة العقيد شيمون سيسو.

كما وقرّر الجيش تأمين الحماية للأجزاء الداخلية لسيارات الجيب الخاصة بوحدات النخبة التي تعمل في عمق الضفة الغربية، وذلك بعد زيادة واضحة في حالات وضع العبوات الناسفة على المحاور التي تتحرك فوقها القوات.

ولفت الموقع أنه إزاء تكرار تلك العمليات التي عرّضت أفراد الجيش الإسرائيلي للخطر في الأشهر الأخيرة، ولا سيما وحدات النخبة، فقد تقرّر اتخاذ الإجراء لتحصين الجزء السفلي من المركبات.

بدورها، كشفت الإذاعة العبرية العامة أن جيش الاحتلال بدأ بتعزيز تحصين سيارات الجيب التي

تُقل الجنود في أثناء اقتحامهم مدن شمال الضفة الغربية، تحسّبًا من استهدافها بعبوات ناسفة تُصنّعها مجموعات المقاومة، محليًا.

ولهذه الغاية شرَع الجيش بتحصين الأجزاء السفلية والداخلية من الجيبّات الخاصة بوحدات النخبة التي تنفّذ العمليات العسكرية في مدن نابلس وجنين، وذلك بعد زيادة حالات العبوات الناسفة التي يجري نصْبها على جانب طرق سيْر القوات.

والأكثر أهمية في هذا الموضوع، أن التدابير الإسرائيلية الاحترازية التي اتخِذت في الأشهر الأخيرة جاءت في أعقاب تزايد استهداف القوات، وخاصة وحدات النخبة، بواسطة العبوات الناسفة الموجّهة عن بُعد، كما بيّنت أشرطة فيديو توثّق تفجير العبوات الناسفة في أثناء استهداف المركبات العسكرية؛ وهو أمر بدأ يذكّر بالعبوات الناسفة الموجّهة التي استُخدمت في استهداف القوافل العسكرية في جنوب لبنان.

يُذكر أنه وفي 19 إبريل من العام الجاري، زعم جيش الاحتلال أنّه أحبط عملية تفجير كان من المقرّر تنفيذها خلال الأيام القليلة المقبلة، والتي خطّط لها عناصر من حركة الجهاد الإسلامي في مخيم جنين.

ومن بين الذين جرى اعتقالهم طبقًا لادّعاءات جيش الاحتلال، شابّان تخصّصا في تصنيع العبوات الناسفة، وكانا على وشك نقل العبوات الناسفة إلى خارج مخيم جنين، بهدف تنفيذ عمليات داخل الخط الأخضر، بحسب مزاعم جيش الاحتلال.

وتعليقاً على ذلك، أوضحت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، إن جيش الاحتلال اعتقل رجل أمن فلسطيني مطارد منذ شهور، بحجّة أنه خطّط لاغتيال رئيس مجلس المستوطنات في شمال الضفة الغربية، يوسي دغان. ولم يصدر بيانٌ من جهاز "الشاباك" أو جيش الاحتلال حول اعتقال المطارَد، خلافًا لما جرت عليه العادة.

وأشارت الصحيفة إلى أن قوة خاصة إسرائيلية اعتقلت رجل الأمن المطارَد علاء قطو، وهو مطارَد منذ أربعة شهور، بعد اقتحام جيش الاحتلال منزله؛ لكنه لم يعثر عليه، ليختفي عن الأنظار لفترة في أريحا، ثم انتقل إلى طولكرم.

وأفادت بأن عملية اعتقال علاء قطو تخلّلها إطلاق نار متبادل. وبعد التحقيق معه، اعترف أنه خطّط لاغتيال يوسي دغان، وتنفيذ عمليات إطلاق نار.

ولفتت "يديعوت أحرونوت" أن شرطة الاحتلال عرّفت يوسي دغان أخيراً بأنه يتعرض لأعلى مستوى تهديد على حياته، وخصّصت حارسًا شخصيًا لحمايته، كما أمّنت منزله بإحكام.

وما قصة الضغوط الأمريكية على نتنياهو على خلفية الهبّة الاستيطانية في الضفة الغربية؟

في إطار المساعي الأمريكية لتجنّب انفجار الاوضاع في الضفة الغربية، بسبب الهجمة الاستيطانية المتصاعدة لحكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الفاشية، أجّلت الأخيرة، وتحت وطأة الضغوط الأمريكية، اجتماعاً كان مقررًا لمناقشة مشروع E1 الاستيطاني، حيث اتصل نتنياهو بوزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين، لإبلاغه بقرار التأجيل".

في السياق ذاته، أوضح موقع "أكسيوس" الأمريكي، أن نتنياهو قرّر تأجيل الاجتماع المقرّر الأسبوع المقبل بشأن خطة الاستيطان الحسّاسة للغاية في منطقة E1 بالضفة الغربية المحتلة، وأن ذلك جاء نتيجة لضغوطات إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، حسبما قال مسؤولان إسرائيليان للموقع.

ونوّه الموقع الأمريكي إلى أن المنطقة E1، الواقعة بين القدس ومستوطنة معاليه أدوميم، هي المنطقة الأكثر حساسية من الناحية الدبلوماسية والمتفجرة دوليًا في الضفة الغربية. لذا، فإن بناء مستوطنة إسرائيلية هناك من شأنه أن يمنع التواصل الجغرافي الفلسطيني بين الأجزاء

الشمالية والجنوبية من الضفة الغربية، مما سيجعل من الصعب جدًا إقامة دولة فلسطينية في المستقبل".

إلى جانب ذلك، قال مسؤولون إسرائيليون وأمريكيون إنه في الأسبوعين الماضيين أعربت إدارة بايدن وعدة دول أوروبية عن قلقها لنتنياهو ومساعديه، بشأن نيّة عقد اجتماع حول خطة E1 وطالبوا بإلغائها، وفقاً للموقع.

وما هي مخاطر هذا المخطّط الإسرائيلي؟

في خطوة تمهّد لإسدال الستار على أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية ذات إقليم متصل، سيشرع الاحتلال في خطوات أوليّة تهدف إلى تدشين مشروع استيطاني يفصل شمالي الضفة الغربية عن جنوبها.

وفي هذا الإطار، كُشف أخيراً عن قيام بلدية الاحتلال في القدس بالإعلان عن مجموعة من المخططات والقرارات التي تستثني الأحياء والقرى الفلسطينية في القدس المحتلة، في خطة الإسكان الاستراتيجية 2040، فيما تواصل مساعيها الأخرى للسطو على مساحات واسعة من أراضيها لصالح المستوطنات، ومساحات واسعة من الأراضي لصالح المناطق الخضراء، بزعم المصلحة العامة.

وبهدف تنفيذ مخطّط سابق جرى التوافق عليه في العام 2017، مع بعض التعديلات عليه، لصالح تحديث وتعديل وتطوير هذه الأحياء الاستيطانية، يجري العمل على إقرار ميزانيات جديدة للاعتماد على خطوط السكك الحديدية الخفيفة، لغرض زيادة نسب البناء في المستوطنات على جانبي هذه السكّة، ومضاعفة الاستيطان في مستوطنات شمال وجنوب القدس المحتلة.

ولتسريع هذه الخطوات الاستطيانية، صادقت الهيئة العامة لـ "الكنيست" الإسرائيلي، بالقراءة التمهيدية، على ما يسمّى "قانون لجان القبول"، الذي يدعم مخططات تهويد الجليل، والاستيطان في الضفة الغربية. ويقضي القانون بتوسيع صلاحيات "لجان القبول" في البلدات اليهودية، التي يصل عدد العائلات فيها إلى 1000 بدلاً من 400 عائلة، وخفض أسعار الأراضي، وسريان القانون على المستوطنات في الضفة الغربية، بهدف توسيع دوائر فرض القانون الإسرائيلي على المستوطنات، كخطوة أساس لضمها.

وماذا عن الأهداف المخفيّة للمخطّط؟

في الحقيقة، تهدف حكومة الاحتلال من وراء تنفيذ هذا المخطّط الاستيطاني إلى تغيير التركيبة السكانية في القدس، وإغلاق الأفق في محيط المسجد الأقصى، وخنق المعالم التاريخية في المدينة، وتشويه المنظر والطراز المعماري للبلدة القديمة، وطمس المعالم التي تدلّ على هويتها الإسلامية العربية.

وأكثر من ذلك ، تُعدّ الخطط الاستيطانية الحالية ضمن المشاريع الأضخم والأكبر والأخطر على القدس، إذ إنه بموجبها سيتم سلب الكثير من أراضي المقدسيين، مع تغيير المشهد العام للمدينة، خصوصاً وأن الاحتلال بدأ بتطبيق صياغة تاريخ مزوّر لواقع مدينة القدس، ويعمل على إضافة مشاريع حديثة لتدعيم رواياته الكاذبة.

بموازاة ذلك، تواصل الحكومة الإسرائيلية تنفيذ مشاريع لمصادرة أراض فلسطينية جديدة، لتنفيذ مشاريع "الاستيطان الإحلالي"، عبر إقامة مزارع استيطانية، بهدف السيطرة على آلاف الدونمات من الأراضي في المناطق المحتلة، حيث تُقام هذه المزارع الاستيطانية بدون تصاريح بناء، ودون قرار رسمي من حكومة الاحتلال، كما يجري حالياً في منطقة مَسافر يطّا جنوب جبل الخليل، والتي تشهد عمليات "تهجير قسري" للتجمعات البدوية، بعد أن صادقت المحكمة

العليا على طرد الفلسطينيين من المنطقة بادعاء أنها "منطقة إطلاق نار"، في وقتٍ تسمح فيه بإقامة بؤر استيطانية عشوائية في المنطقة على شكل مزارع في "متسبي يائير" و "أفيغيل" و"حَفات ماعون"، بعد أن أقامت العام الماضي اثنتين.

وما تجدر معرفته هنا أن حكومة نفتالي بينت–يائير لبيد السابقة، قد أجّلت النقاش حول تدشين المشروع مرّتين بناءً على طلب إدارة بايدن وبعض الدول الأوروبية. وأشار الموقع إلى أنها المرة الأولى التي يتم طرح الموضوع فيها مجدداً منذ أن أدّت الحكومة الحالية اليمين القانونية.

وتعليقاً على التحركات الإسرائيلية الاستيطانية، أكد المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، التابع لمنظمة التحرير، أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي تمارس سياسة الضم الزاحف والصامت خطوة خطوة، للتحايل على المجتمع الدولي بشأن أطماعها العدوانية التوسعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في حزيران 1967.

من جهتها، علّقت حركة "السلام الآن" الإسرائيلية على توجهات الحكومة بشأن المشروع قائلة: إن "الحكومة الأكثر تطرفاً وخطورة في تاريخ الدولة تصفّي كل أمل في مستقبل أفضل، بعدما قرّرت العودة إلى مستوطنة حومش. إنهم يبصقون مجدداً على وجه أصدقائنا الأميركيين، وهذا يعكس مواصلة المس بالمصالح الأمنية والسياسية لدولة إسرائيل."

الخلاصة:

إن الحديث عن توجّه الفصائل للتوصل إلى هدنة طويلة مع الاحتلال بوساطة مصرية، يتنافى مع منطق فصائل المقاومة الأساسية، وخياراتها وأهدافها وبرامجها، بحيث ستبقى يدها على الزناد لمواجهة أي عدوان إسرائيلي محتمل، سواء في القدس أو الضفة أو القطاع، انطلاقاً من المعادلة الواقعية الآتية: كيف لفصائل مقاومة يقع شعبها وأرضها تحت استعمار استيطاني احتلالي إحلالي عنصري، ورافض للتسوية التي تحقق الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، أن

ترضى بهدنة مؤقتة لسنوات، يمكن أن تقود إلى هدنة طويلة الأمد، في ظل حكومة إسرائيلية تتبنى خطة حسم الصراع مع الفلسطينيين بسرعة، وما يعنيه ذلك من استيطان وتهويد أكبر، واغتيالات، وهدم منازل، واعتقالات، وجرائم أكثر، لاستكمال شروط ضم مناطق (ج)، تمهيدًا لمرحلة لاحقة يتم فيها تهجير طوعي وقسري، داخلي وخارجي، لأعداد كبيرة من الفلسطينيين؟